20 August 2021
Arabic

رسالة مؤرخة 19 آب/أغسطس 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه وثيقة للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، تعرض فيها اللجنة موقفها بشأن التوصيات الواردة في التقرير الثامن والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2021/655)، الذي قُدّم إلى اللجنة وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار 2368 (2017) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) تراين هايمرباك

الرئيسة

لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات

1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)

بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة

وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



المرفق

توصيات فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الواردة في تقريره الثامن والعشرين

- 1 - في 25 حزيران/يونيه 2021، قُدم التقرير الثامن والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2021/655) إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملاً بالفقرة (أ) من المرفق الأول لقرار المجلس 2368 (2017). وعُمد على اللجنة، في 28 حزيران/يونيه، جدول بالتوصيات التي قُدمت استناداً إلى التقرير، وناقشت اللجنة تلك التوصيات في 14 تموز/يوليه. وتودّ اللجنة أن تعرب عن امتنانها لفريق الرصد لما قام به من عمل مثالي في سياق الوفاء بولايته.
- 2 - ودأبت اللجنة على الردّ على كل تقرير من التقارير التي يقدمها لها فريق الرصد، وعلى إطلاع مجلس الأمن والجمهور على موقفها بشأن التوصيات الواردة في تلك التقارير، وذلك منذ إرسالها هذه الممارسة في كانون الأول/ديسمبر 2005.

موقف اللجنة بشأن التوصيات الواردة في التقرير الثامن والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

التوصية	الفقرة	موقف اللجنة
تمويل الإرهاب
يوصي فريق الرصد بأن ترأسل اللجنة الدول الأعضاء لتبزز التهديد الذي يشكله تعدين الذهب بالوسائل الحرفيّة في تمويل الإرهابيين في مناطق النزاع التي تسيطر فيها حركات التمرد المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية على هذا النشاط أو تستفيد منه، وتذكر بالفقرة 14 من القرار 2462 (2019) التي حُثّت فيها الدول الأعضاء على تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة لتمويل الإرهابيين.	73	وافقت اللجنة على أن ترأسل الرئيسة، باسم اللجنة، الدول الأعضاء لتبزز التهديد الذي يشكله تعدين الذهب بالوسائل الحرفيّة في تمويل الإرهابيين في مناطق النزاع التي تسيطر فيها حركات التمرد المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية على هذا النشاط أو تستفيد منه، وتذكر بالفقرة 14 من القرار 2462 (2019) التي حُثّت فيها الدول الأعضاء، في جملة أمور، على تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة لتمويل الإرهابيين.
يوصي فريق الرصد بأن ترأسل اللجنة الدول الأعضاء مذكرة إياها بفائدة قاعدة بيانات الإنترنتول للأعمال المسروقة وضرورة مواصلة المساهمة فيها، مع النظر في بذلتها الإنترنتول مؤخرًا لتعزيز قدرات قاعدة البيانات من خلال تطبيق ID-Art.	75	وافقت اللجنة على أن ترأسل الرئيسة، باسم اللجنة، الدول الأعضاء مذكرة إياها بفائدة قاعدة بيانات الإنترنتول للأعمال الفنية المسروقة وضرورة مواصلة المساهمة فيها، مع النظر في الجهود التي بذلتها الإنترنتول مؤخرًا لاستكشاف قدرات قاعدة البيانات من خلال تطبيق ID-Art.
المقاتلون الإرهابيون الأجانب
يوصي فريق الرصد بأن ترأسل اللجنة الدول الأعضاء لتوجّه انتباهها إلى مسألة بقاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب طلقاء في منطقة النزاع الأساسية أو في أي مكان آخر؛ وتذكّر بأحكام القرار 2396 (2017) التي تلزم الدول الأعضاء بوضع قاعدة	83	وافقت اللجنة على أن ترأسل الرئيسة، باسم اللجنة، الدول الأعضاء لتوجّه انتباهها إلى مسألة بقاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب طلقاء في منطقة النزاع الأساسية أو في أي مكان آخر؛ وتذكّر بأحكام القرار 2396 (2017) التي تلزم الدول

التوصية	الفقرة	موقف اللجنة
بيانات بالإرهابيين المعروفين والمشتبه فيهم، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ وتشجعها على تبادل المعلومات ذات الصلة، واقتراح أسماء إرهابيين، وخاصة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من بين مواطنيها، لإدراجها في قائمة المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة.	الأعضاء بوضع قاعدة بيانات بالإرهابيين المعروفين والمشتبه فيهم، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ وتشجعها على تبادل المعلومات ذات الصلة، واقتراح أسماء إرهابيين، وخاصة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من بين مواطنيها، لإدراجها في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة.